الجلسة النقاشية الأولى
تعليق الحسابات البنكية للمنظمات في عدن
(التقرير الاعلامي)

محلية Mahlia
@Mahlia_network
٧٧٢٥٥٣٢٥٥

في إطار مشروع حوار التوطين وبدعم من منظمة بوميد:

جلسة نقاشية لأعضاء منصة محلية تشخص حيثيات وأثر تعليق الحسابات البنكية لمنظمات المجتمع المدني وتؤكد تحييد الوضع الإنساني عن السياسة ضمانة للحد من التداعيات الكارثية على المجتمع اليمني.

خلال شهر نوفمبر من العام ــ برزت قضية التضييق على نشاط منظمات المجتمع المدني اليمنية من خلال تعليق الحسابات البنكية للمنظمات في عدن كواحدة من أهم القضايا التي ضاعفت التحديات والصعوبات التي تواجها المنظمات المحلية العاملة في مجال الاستجابة الانسانية للتخفيف من آثار الحرب على الوضع الإنساني في هذا البلد الذي يعيش أسوة أزمة إنسانية وتساهم هذه القرارات في عرقلة وتعطيل سير العملية الإنسانية لهذا مثلت قضية وقف الحسابات البنكية للمنظمات عبء إضافي حاولت التعامل معه المنظمات المحلية كأمر واقع يجب السير نحو تغييرة من خلال الحوار مع صانعي القرار وتعريفهم بتأثيرات القرار الكارثية على الوضع الإنساني وحشد وتنظيم حملة مناصرة واسعة انتصارا لجهود التخفيف من تأثيرات الصراع على الوضع الإنساني وتشبيك جهود وخبرات معظم منظمات المجتمع المدني اليمنية من اجل تحييد الوضع الإنساني من اي خلافات سياسية او اقتصادية قد تضاعف معاناة ملايين المواطنين والنازحين في مختلف أنحاء البلاد وهذا ما حاولت عدد من منظمات المجتمع المدني اليمنية مناقشته بشكل تشاركي للخروج برؤى واضحة وخطوات عملية تنتصر للإنسان المتأثر من الصراع والحرب في اليمن وتبرز ايضا جهود المنظمات اليمنية في محاولة تغيير هذا القرار من خلال عقد عدد من الجلسات النقاشية لتشخيص المشكلة ومحاولة اقتراح الحلول العملية اخر هذه الجلسات وضمن مشروع حوار التوطين وبدعم من منظمة بوميد عقدت في ال15 من يناير الجاري 2023 م الجلسة النقاشية الأولى لأعضاء منصة محلية بعنوان تعليق الحسابات البنكية للمنظمات في عدن بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني اليمنية وهي مؤسسة إطار للتنمية الاجتماعية، منظمة عبس التنموية، مؤسسة وعي حضرموت ، ومؤسسة إنف واتحاد نساء اليمن وشباب بلا حدود الجلسة النقاشية نفذت عبر تقنية الزوم وادارتها ابتسام علي ضابط المشروع بمؤسسة إطار.

مجموعة المناصرة الدولية :

بداية قامت أماني ثواب مسؤولة المناصرة في منظمة عبس التنموية بعرض نبذة مختصرة عن مجموعة المناصرة الدولية والتي تتبني حملات المناصرة للكثير من قضايا العمل الإنساني في العالم حيث اكدت اماني ثواب بأن مجموعة المناصرة الدولية هي مجموعة من منظمات دولية أسست من اجل مناصرة قضايا العمل الإنساني بشكل عام، وقضايا منظمات المجتمع المحلي بشكل خاص و كانت الفكرة من تشكيلها هو سماع صوت منظمات المجتمع المحلي من خلال عضو يتم ترشيحه من منظمات المجتمع المحلي ليمثلها وقد تم ترشيح منظمة عبس التنموية لتكون هي صوت منظمات المجتمع المحلي في هذه المجموعة الدولية، مشيرة إلى أن منظمة عبس التنموية تقوم بعدة أعمال في اطار مهامها ومنها الاهتمام بالقضايا المرفوعة من الميدان أو من قبل المنظمات المحلية او من المنظمات الدولية ليتم مناقشتها على مستوى عالي جدا كون المنظمات الدولية تمتلك قنوات مختلفة ولها وصول أقوى لعرض هذه القضايا بمعنى تسليط الضوء على القضايا التي تحتاج الى مناصرة وتأييد ليتم عرضها على هذه المجموعة ، اضافة الى قيامها بفتح مجموعة مصغرة في برنامج التواصل الاجتماعي (الواتساب) لهذه المجموعة لتسهيل عملية التواصل بين المنظمات ، كما أشارت مسؤولة المناصرة ـ أماني ثواب ـ بأن مجموعة المناصرة قامت بعقد اجتماع وتم فيه مناقشة أدوار المجموعة الدولية ومهامها ودور ممثل المنظمات المحلية (منظمة عبس التنموية)، انطلاقا من مهامها في إجراء اجتماعيات مع المنظمات المحلية لتسليط الضوء على القضايا التي تهم منظمات المجتمع المحلي لرفعها الى مستوى أعلى.

التضييق على البنوك:

كما أشارت ثواب الى أن أول قضية تم تسليط الضوء عليها وتمت من أجلها عملية المناصرة هي قضية التضييق على البنوك والإجراءات المتخذة لمناصرة القضية ، و قامت بتقديم خلفية عن قضية التضييق على البنوك قائلة: في منتصف شهر نوفمبر عام (2022م) تم إصدار قرار من حكومة الشرعية يشير إلى أنه لن يتم التعامل مع أي بنك لا يخضع لإشراف البنك المركزي في عدن وتم توجيه رسائل لجميع منظمات المجتمع المحلي يمنع التعامل معها باستثناء البنك الأهلي وأربعة بنوك أخرى، لافته الى ان هذا القرار مثل مشكلة كبيره كون أغلب المنظمات المحلية تتعامل مع البنك الدولي، وسيؤدي هذا

القرار الى عرقلة وتعطيل سير العملية الإنسانية منوهه الى انه ومن ضمن المشاكل التي واجهتها منظمات المجتمع المحلي، ان الشؤون الاجتماعية والعمل في تعز مثلا أخبرت المنظمات بأنها ستتعامل مع البنك الأهلي فقط وكما هو معروف عن هذا البنك أنه يعاني من مشاكل مالية كما ان أحد الجهات صرحت بأن البنك الأهلي يأخذ من المنظمات المحلية ما يقارب 1000 $ كرسوم تشغيلية للبنك بشكل إجباري، لذا قامت مجموعة المناصرة بعمل بيان لتغيير هذا القرار(بيان لتوضيح أثر القرار ـ تعليق الحسابات البنكية للمنظمات في عدن ـ اقتصاديا على المجتمع اليمني بشكل عام وعلى منظمات المجتمع المدني بشكل خاص)،

كما اضافت بالقول: قامت المجموعة بعمل التالي:

- مشاركة البيان مع منظمات المجتمع المحلي وتم التوقيع عليه من قبل 53 منظمة محلية ومصادقته.
- نشر البيان على الـ reliefweb.
- التواصل مع منظمات حقوق الانسان وتم نشر البيان على مواقعها وقنواتها الخاصة.
- إعداد خطة عمل لمناصرة هذه القضية.

كما أكدت مسؤولة المناصرة ـ أماني ثواب بأن حكومة صنعاء رفضت التعامل مع هذه البنوك الأربعة وهنا أصبحت منظمات المجتمع المحلي في حيرة ولا تعرف ماذا تعمل! لذا أصبحت منظمات المجتمع المحلي في دائرة حرب سياسية واقتصادية فيما بين الحكومتين والمتأثر من هذه الحرب هو المجتمع اليمني مشيرة الى القيام حاليا بعمل اتصالاتنا بين الحكومتين في الشمال والجنوب) للتوصل لحلول مناسبة في هذا الجانب .

مهام مستقبلية

كما استعرضت قضية أخرى تحتاج للمناصرة وهي قضية "المحرم" مؤكده بانهم بأنها في منظمة عبس التنموية سيقومون بعمل نقاشات مستقبلية لمناقشة هذه القضية لاحقا.

خطة عمل

كما قامت أماني خلال الجلسة النقاشية بعرض ورقة العمل (خطة العمل) على المشاركين وأشارت الى ان هذه الخطة تم إعدادها كمسوده أوليه أعدت من قبل منظمة عبس التنموية ولكن تم الموافقة عليها وادراج جميع الملاحظات عليها وتعديلها من قبل جميع المنظمات المحلية التي شاركت في الاجتماع الذي عقد بتاريخ 3 يناير 2023م لمشاركتها مع مجموعة المناصرة الدولية، حيث تضمنت هذه الخطة ما يلي:

- **اسم القضية**

- تحليل للمشكلة مع الأثر:

كما أشارت الى انه يجب عمل ورقة سياسة لتوضيح الأثر الفعلي عن طريق متخصصين ليكون الموقع اقوى اما الأثر الموجود في الخطة حاليا فهو عباره عن اجتهادات لكن لم يتم عمل دراسة اقتصادية أي لم يتم اعداد ورقة سياسية خاصة بالاقتصاد والاثر الاقتصادي الذي ترتب عليه هذا القرار.

مستعرضة الهدف العام من تنفيذ هذه الخطة والمتمثل في:

1. تمكين المنظمات العاملة في المجال الإنساني كن تقديم المساعدات الى ملايين من الناس الذين هم بحاجة اليها.
2. تسهيل عملية ووصول المساعدات الإنسانية.

- **اضافة الى الأهداف الخاصة وأهما:**

1. بناء علاقات مع السلطات بشكل عام وصانعي القرار بشكل خاص.
2. تثقيف صانعي القرار بالأثر نتيجة قرارهم.
3. تغيير القرار في أسرع وقت.
4. التشجيع لصانعي القرار بالخروج بقرارات أخرى لا يوجد فيها إجحاف لجميع الأطراف سواء كان مجتمع مدني او منظمات محلية.

من خلال رسالتين واضحتين:

1. التعامل مع المنظمات الإنسانية والجمعيات العاملة في المجتمع الإنساني بشفافية وحيادية تامه وبالمساواة، والتأكيد على ان السياسات بين الحكومتين يجب ان لا تؤثر على عملها كمنظمات عاملة في المجال الإنساني.
2. احترام عمل المنظمات وتفهم مهنية عملها.

-ايضا توقع احتمالات تم فيها تحديد من الممكن ان يكونوا مناصرين للقرار ومن من الممكن ان يكونوا ضد القرار بناء على تقدير مجموعة المناصرة أو من خلال التواصل مثل وزارة حقوق الانسان ورئاسة الوزراء والمبادرات والشبكات المحلية على المستوى المحلي والدولي، وتم ذكر المشاكل المتوقعة وقد تكون:

1. مشاكل في التخطيط
2. مشاكل في الوزارة المالية

- أيضا اشارت الى حالة المناصرة والإطار الزمني، والتي تكونت من:

1. مجموعة أسئلة تم الإجابة عنها من خلال منظمات المجتمع المحلي مثلا: من هو مصدر القرار؟ من هم المؤثرين على هذه القرارات؟
2. كما تم تحديد الحلفاء الرئيسين في الخطة والذي كانوا: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية & جمعية البنوك & Near & مجموعة المناصرة الدولية
3. القرارات والأنشطة التي تم عملها مثل اصدار البيان واعلانه وعمل إجتماع من قبل الإتحاد الأوروبي بخصوص القضية
4. الأنشطة التي تم اقتراحها من قبل المنظمات المحلية مع عمل إطار زمني لها وهي كالتالي:

- عقد ورشة عمل في مكان مناسب يتم استدعاء السلطات فيه ومجموعة من المنظمات المحلية على ان تكون معهم ورقة السياسات التي تبين الأثر الاقتصادي للقضية.
- عمل إجتماع رسمي مع صانعي القرار (وزيري الشؤون الاجتماعية في الجهتين).
- جمع توقيعات من التحالفات والنقابات من ضمنهم نقابة البنوك وحقوق الانسان وغيرها لتأييد البيان
- متابعة واستمرار ارسال الرسائل الى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية كونه المسؤول عن تسهيل العملية الإنسانية في اليمن، وقد ا تم مراسلتهم عن طريق منظمتين هما منظمة عبس التنموية & المدرسة الديموقراطية.
- مساعدة المتنازعين سواء في الشمال او في الجنوب عن طريق ميثاق الحيادية وتوقيع المنظمات المحلية عليه.
- التواصل مع نير كونها المنظمة الداعمة لقضايا المجتمع المحلي. عملية الطعن في القرار عن طريق المحاكم.
- التواصل الرسمي مع جمعيات البنوك ومناقشة تداعيات القضية.
- عرض القضية على مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق إعلانات مموله.
- تسليط الضوء على رسائل الناس المتأثرين ومن ضمنهم النازحين والشباب والنساء وغيرهم.
كما اشارت ثواب الى أن هنالك منظمه بادرت لتتولى النشاطين الاولين والان في طور النقاش معهم، كما بادر فريق محلية بقيادة مؤسسة إطار للتنمية تولي نشاط عرض القصية على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى منصة محلية.

مساحة مفتوحة للنقاش :

وبعد استعراض أماني ثواب للقرار والجهود التي بذلت للتغلب على تداعياته تم خلال الجلسة تخصيص مساحة مفتوحة للنقاش وتقديم الأسئلة بين المشاركين أول الأسئلة سألها رياض الزواحي وهو صحفي ومحرر في منصة محلية استفسر فيها عن مدى تم التواصل مع الحكومتين لمعرفة أسباب وحيثيات هذه القرارات وهل تم توضيح الصور بأنها ستؤثر على المجتمع اليمني بشكل عام؟
فأجابت أماني ثواب علية بالقول: أولا بالنسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن مع الأسف الى الان لم نستطيع التواصل معهم بشكل رسمي، لذا قمنا بإدراج هذه النقطة كنشاط قادم في الخطة لعمل اجتماع معهم خلال شهر يناير، اما بالنسبة لوزارة حقوق الانسان وما مدى مناصرتهم للقضية

فقد اجتمعنا معهم وكان موقفهم إيجابي ولكنهم قالوا بأن القضية يجب ان تأتي الينا من رئاسة الوزراء، كما تم التواصل مع أطراف أخرى مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، حيث تم التواصل معهم عن طريق مجموعة المناصرة الدولية، لذا أصبحت في القائمة 12 من البنوك بدلا من 4 بنوك حاليا، ولكن لم يكن هذا الحل كافيا كون البنك الدولي هو البنك الذي تتعامل معه معظم المنظمات المحلية.

كما أوضحت أماني ثواب بأن التضييق الفعلي ناتج عن حكومة الجنوب وليس الحكومة في الشمال كون الحكومة في الشمال موافقة على التعامل مع البنك الدولي وهذا ما تريده وتسعى الية المنظمات المحلية.
كما شهدت الجلسة النقاشية نقاشات مستفيضه عن مسألة التضييق على الحسابات البنكية للمنظمات ووسائل تشبيك جهود منظمات المجتمع المدني اليمنية للتغلب على هذه المشكلة وخرجت الجلسة النقاشية بعدد من التوصيات التي اكدت ضرورة تبني قرارات فاعلة تضمن احترام طبيعة عمل المنظمات الإنساني وتحييد الوضع الإنساني من اي خلافات سياسية واقتصادية وبما يؤدي الى استمرار سير العملية الإنسانية بشكل فاعل وطبيعي

واختتمت ابتسام علي فعاليات الجلسة النقاشية، بتقديم الشكر للمشاركين على تفاعليهم ومشاركتهم الايجابية وهم صبا جبار **(ضابط مشروع مؤسسة إطار) ،** أماني ثواب **(مسؤول المناصرة) منظمة عبس التنموية ،** وعفاف باظريس **(مدير برامج مؤسسة وعي حضرموت)** ،وبشرى الجنداري **(مدير برامج مؤسسة إنف) ،** ونهوند فيصل **(ضابط برامج اتحاد نساء اليمن)** ، ولمياء القحطانيM &E شباب بلا حدود وإلهام القرشي ضابط برامج شباب بلا حدود اضافة الى مؤيد ناصر ضابط مشروع شباب بلا حدود جمال القناد مسؤول مؤسسة ماي ميديا و اعلامي فريق محلية ورياض الزواحي محرر وصحفي بفريق محلية على ان يتم توثيق نتائج الجلسة والسير في تنفيذ المخرجات بالشراكة بين المنظمات المحلية في اطار مشروع حوار التوطين.